

❖ أهم التوصيات:

- ضرورة إعمال حجية اللفائف العدلية وكل وسائل الإثبات المعمول بها في الفقه الإسلامي من أجل إثبات المياه الحبسية وتوحيد الاجتهاد القضائي في شأنها؛
- ضرورة تعديل قانون المياه الأخير بما يضمن الاعتراف الصريح بالمياه الوقفية وإثباتها بجميع وسائل الإثبات التي قنت في مدونة الأوقاف؛
- أهمية استغلال الثروة المائية التي تتوفر عليها العالم الإسلامي بصفة عامة والمغرب على وجه الخصوص، وذلك بتشجيع مزيد من السدود حتى لا تهدر مياه الأمطار والثلوج؛
- الدعوة للاكتتاب في السندات الوقفية المنظمة في مدونة الأوقاف المغربية لتمويل المشاريع الوقفية المائية في مختلف المجالات الحيوية؛
- الاهتمام بأوقاف السقي والزراعة من أجل النهوض الزراعي للأمة؛
- الاستثمار الوقفي في بناء شبكات مياه الشرب والصرف الصحي وإعادة تدوير المياه المستعملة في الوضوء بالمساجد؛

- توجيه البحوث والدراسات العليا لبحث أثر خصخصة قطاع المياه على المجتمع؛
- أهمية نشر وإشاعة ثقافة الوقف المائي في المجتمعات المعاصرة وتوجيه الأوقاف نحوها.
- والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.